

من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 - 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 - 1994

بيان بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لمنظمة إلى الأمام المغربية¹

1 . هذا الهامش هو من وضع موقع 30 غشت: صدر هذا البيان بمناسبة الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام"، أي بعد سبع سنوات من الضربة القاسية التي تعرضت لها في خريف 1985، تحملت فيه قيادتها الجديدة التي تشكلت منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، مسؤولية الضربة نتيجة خط إيديولوجي وسياسي واستراتيجي سقط تدريجيا في تحريفية جديدة، كانت وراء تصفية الخط الثوري للمنظمة. ويكتسي هذا البيان أهمية خاصة لكونه صدر بالخارج (الداخل لم يعد له وجود منذ ضربة 1985، ونعني بذلك، وجودا منظما، وليس بعض الأفراد ممن افلتوا من الاعتقال) سنة بعد سقوط الاشتراكية الإمبريالية السوفياتية، وسنتين قبل قرار الحل العملي للمنظمة في 1994، وتضمن مجموعة من التصورات الجديدة الغربية عن تاريخ المنظمة الثوري وعن خطها الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي. هكذا وفي معرض حديثه عن سقوط الاتحاد السوفياتي يتحدث البيان عن "الاشتراكية المبكرطة" التي انهزمت أمام الإمبريالية بما يعني تبني واضح للأطروحة التروتسكية حول طبيعة الدولة في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية، أي دول اشتراكية بانحراف بيروقراطي. إن ما سقط حسب هذا التصور التحريفي الجديد هو أنظمة اشتراكية. أما الاضطراب الإيديولوجي الذي تسبب فيه هذا السقوط، فيعود حسب البيان إلى الثقة أكثر من اللازم بالنموذج السوفياتي، أي أن الأمر يعود إلى مجرد تبعية ونقل اتجاه هذا النموذج الذي بدأ البعض يخرج منها (كوبا وفيتنام)، بينما يرى البيان أن صين 1992 (صين دينغ كسيابوينغ) كانت "...لاتزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية". وفي أوروبا الغربية خاصة، كانت حركة قوى اليسار (هكذا في النص) ضد أوروبا أرباب الأبنك تتطور ضمن مخاض صعب لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار.

هكذا، نجد أن ما سقط في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية هو نموذج اشتراكي، وما يتم تصحيحه في الفيتنام وكوبا هو اشتراكية، بينما الصين مستمرة في تشييد طريقها نحو الاشتراكية، وحركة اليسار في أوروبا الغربية، تعيش مخاضا صعبا لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار. لا يجد المرء أدنى صعوبة للحكم على مثل هكذا أطروحات بكونها تحريفية فاضحة. وينطبق نفس الحكم على تحليل البيان لانعكاسات سقوط الاتحاد السوفياتي على العالم العربي، عندما يتحدث عن أسباب الاضطراب الإيديولوجي، ويردها إلى كون ما يسميه ب "الإيديولوجيات الثورية العربية كانت مطبوعة بالنموذج السوفياتي أو بالقومية العربية البورجوازية الصغيرة، وهما مدرستين انهارتا في 1991". بالإضافة، إلى أن هذا التقييم يفتقد الدقة التاريخية فيما يخص تقييم التيار القومي العربي، فهو يتنكر لطبيعة الأحزاب الشيوعية العربية التي كان جلها تحريفيا.

ويقدم البيان تحليلا سطوحيا للنظامين الجزائري والتونسي، بينما يكتفي بوصف ما يجري في المغرب "بفرصة ضائعة لانتراع الديمقراطية"، لأن ما يسميه بالأحزاب الديمقراطية لم تعرف كيف تحقق اختراقا

تميّزت الأيام الأخيرة لشهر غشت 1991، مع انهيار ما كان متبقيا من الاشتراكية المبقرطة في الاتحاد السوفياتي سابقا، بانتصار الامبريالية وإقامة "النظام الدولي الجديد" الذي أقره بوش أثناء حرب الخليج المدمرة للعراق.

إن الشعوب، سنة من بعد، تؤدي مقدا ثمن النتائج المرة لهذا "النظام الدولي الجديد".

ففي بلدان المركز الرأسمالي، فإن نمو القوى المنتجة لا زال يترجم أكثر فأكثر بالبطالة، وتعرض المكاسب الاجتماعية لشعوب أوروبا الشرقية وروسيا للتفتت والضياع من جراء القانون الوحشي للسوق الرأسمالي، وبفعل تحطيم قطاعات بأكملها من صناعات هذه الشعوب، وفي يوغوسلافيا سابقا، التي كانت مبنية على أساس الأخوة بين الشعوب التي كانت تكونها، استقر قانون الغاب، وخطرا من نفس النوع يهدد شعوب القوقاز، وفي أفغانستان، عوضت تمزقات الإسلاميين المتطرفين النظام الذي كان قد فرضه الاتحاد السوفياتي، ولا تزال شعوب "العالم الثالث" تؤدي ثمنا باهضا عن خضوع بلدانها عبر طبقاتها السائدة للنظام الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، ورغم الاضطراب الإيديولوجي الذي استولى على اللذين كانوا يثقون أكثر من اللازم في النموذج السوفياتي، تنتظم في العالم أنوية المقاومة خاصة من طرف أولئك الذين يستخرجون الدروس من التساؤلات المشروعة التي يطرحها انهيار هذا النموذج.

ديموقراطيا، بينما القوى الديموقراطية الجذرية بدأت تستخلص الدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات والسبعينات، فتعلمت دمج النضال السياسي من أجل هدف مرحلي في استراتيجيتها، ولمن يشكك في ثورية المنظمة، يرد البيان بأن هذا النضال الديموقراطي ليس مرحلة نهائية أو منشفية، فحسب البيان "المنظمة تبقى مخلصه لدروس لينين والماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها بعض". ولتأكيد تميز المنظمة (لا وجود لها بالداخل) وبت المزيد من الأوهام جاء في البيان "أن منظمنا" إلى الأمام" بالخصوص، تركز مجهودها لكي تنظم الجماهير نفسها في الأحياء والمعامل والكلية، وفي البوادي في مرحلة متقدمة". إنها أكاذيب مضللة فلا وجود لاستراتيجية ثورية (هناك ما يسمى بالاختراق الديموقراطي كبديل لها)، ولا إخلاص لدروس لينين الذي تم التخلص منه، ولا وجود للمنظمة بالداخل حتى تعمل في المعامل أو الأحياء أو في البوادي، إنها مجرد أكاذيب ليس إلا، كان هدفها إيهام البعض بأن المنظمة لا زالت مستمرة.

إن بلدانا من العالم الثالث، كفيتنام وكوبا، التي كانت قد شرعت في بناء الاشتراكية انطلاقا من ثورات شعبية، واتبعت النموذج السوفياتي، تبذل جهدا لتصحيح النتائج السلبية، وهذا، بالنسبة لكوبا، بالرغم من التطويق الامبريالي، أما الصين، فهي لا تزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية، ولا زال الثوريون في أمريكا الوسطى يواصلون، في ظروفهم الخاصة، كفاحا صعبا، وتواصل شعوب افريقيا، خاصة في مدغشقر، نضالها من أجل الديمقراطية وضد دكتاتورية أنظمة عميلة للامبريالية.

في أوروبا الغربية، المهد التاريخي لأفكار التقدم والحرية والحركة العمالية، تساهم حركة قوى اليسار ضد أوروبا أرباب الأبنك، ومن أجل أوروبا الشعوب، في المخاض الصعب لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار، وذي تصور آخر للعلاقات مع الجنوب، زد على ذلك أنه، أمام الحرب الاقتصادية التي تتصاعد الآن بدون رحمة بين أقطاب الرأسمالية العالمية الثلاث، اليابان وأمريكا الشمالية و أوروبا الغربية، ليس هناك مخرج آخر أمام شعوب هذه البلدان الأوروبية إلا التخلص من الرأسمالية، إن هي أرادت أن تضع حدا لانتشار البطالة ولمجتمع حابل بأخطر الانفجارات، نتيجة تفاحش غنى البعض وفقر الآخرين كما وقع مؤخرا في لوس انجلوس.

في هذا الإطار العام، إن وضعية العالم العربي صعبة بوجه خاص، وهذا يرجع من جهة إلى أن المصالح المتصارع حولها في هذه المنطقة أساسية بالنسبة للهيمنة الامبريالية على العالم، وقد شهدنا ذلك أثناء حرب الخليج، ولكن يرجع، ذلك أيضا، إلى أن الإيديولوجيات الثورية العربية كانت مطبوعة، إما بالنموذج السوفياتي، وإما بالقومية العربية البرجوازية الصغيرة، وكلتا هذين المدرستين - التي توافقت في بعض الأحيان - انهارت في نفس سنة 1991 هذه. وفي إطار التلف الناتج عن ذلك الانهيار بالنسبة لمعظم المتأثرين بتلك المدرستين، فمعظمهم لا يرى المخرج إلا في التطرف الإسلامي، والآخرون في الانهزام أمام الرأسمالية العالمية والاكتفاء بإيجاد تسويات.

وهكذا، أصبحت وضعية الشعب الفلسطيني، رغم انتفاضته البطولية، صعبة أكثر من السابق. في هذا السياق تقوم الامبريالية والاتجاهات الصهيونية الأكثر حدقا والممثلة

اليوم من طرف رابين بوضع كامب ديفيد جديد في الشرق الأوسط. إن اتفاق "السلام" هذا، لن يمنح للسكان الفلسطينيين بالضفة الغربية وبقطاع غزة إلا حكما ذاتيا شكليا، وذلك دون أن يكون هناك اعتراف بحق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وحقه في العودة إلى أرضه، ودون أية ضمانات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتفاق يمكنه أن يدمج نظام حافظ الأسد في تسوية عامة تكرر بقاء الدولة الصهيونية، وقد سمح لهذا الأخير بالسيطرة على لبنان كمكافأة مسبقة لجره لهذا الاتفاق.

وعلى الصعيد المغربي، فإذا كانت ليبيا مستمرة في مقاومة الحصار الاقتصادي الجوي الذي أقرته ضدها الامبريالية، فإن النظامين في الجزائر وتونس، نظرا لعجز الأول وانعدام الإرادة لدى الثاني، لا يستطيعان الجواب على انسداد الطرق الذي أدى إليه إخضاع بلديهما لشروط النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا، لا يمكن لهما مواجهة تصاعد التطرف الإسلامي، إلا بالقوة والقمع الوحشي وخنق أي تطور ديموقراطي.

وفي هذا الإطار، يتأكد الاتحاد المغربي كهيكل فارغ، خصوصا وأن عرقلة نظام الحسن لاستفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، حر ونزيه، تمنع مسبقا أي بناء لمغرب الشعوب، أخوي وموحد، كما تثقل عواقب هذه العرقلة كاهل الشعبين المغربي والصحراوي.

وفي المغرب، يمكن اعتبار الاثنا عشر شهرا المنصرمة، من تلك الفرص الضائعة لانتزاع الديموقراطية. فقبل الاثنا عشر شهرا، كان نظام الحسن معزولا على الصعيد العالمي، وأبانت القوى الديموقراطية عن قوتها اثناء الإضراب العام في 14 دجنبر 1991 تضامنا مع الشعب العراقي الشقيق ولمناهضة إرسال الحسن لتجريدة من الجيش المغربي إلى العربية السعودية، تلك المظاهرات التي أظهرت فقدان نظام الحسن المخزني لشرعيته.

وقد اضطر الحسن في هذه الظروف أن يطلق عددا من المعتقلين السياسيين المعروفين، بين غشت 1992 ويناير 1992، وخاصة ما تبقى من معتقلي مجموعة محاكمة الدار البيضاء لسنة 1977، واضطر فوق ذلك أن يضع حدا لمعسكر تازمامارت

القروسطي، ويطلق، في الشهور الموالية، سراح الذين بقوا على قيد الحياة بذلك المعسكر، باستثناء غاني عاشور وأحمد الرايس، نقلا إلى السجن المركزي بالقنيطرة.

وفي خريف 1991، استرجعت حركة النضال الديموقراطي والاجتماعي زخمها.

فعلى صعيد النضال الاجتماعي، نظمت الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، بالاشتراك مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عدة إضرابات قطاعية وبشكل دوري، مما يبين النضج الكبير لهذه المركزية الديموقراطية لتهيئ إضراب عام جديد على الصعيد الوطني، كهدف أعلن عنه بكل وضوح منذ ذلك الحين. وتوطد تأثير وتأطير الكنفدرالية الديموقراطية للشغل في المناجم، وتم تثبيتهما في السكك الحديدية، كما أن نقابات منضوية في الاتحاد المغربي للشغل أبانت هي الأخرى استعداد الطبقة العاملة للنضال خاصة عبر الإضرابات القطاعية للصناعة بالدار البيضاء والمحمدية.

وتميز النضال الديموقراطي، طيلة هذه السنة، بتحريك المنظمات المغربية لحقوق الإنسان مدعومة في ذلك من طرف منظمات عالمية، ومن طرف حركة النضال الديموقراطي للهجرة المغربية بأوروبا التي عرفت نهوضا جديدا، وتجسد هذا بالخصوص في اليوم النضالي ل 14 دجنبر 1991 الذي نظمته اللجنة الوطنية للتنسيق من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمختطفين وعودة المنفيين. واستمر المعتقلون السياسيون في نضالهم البطولي للدفاع عن حقوقهم والمساهمة في النضال الديموقراطي للشعب. وهذا ما تبين بالخصوص في الإضراب عن الطعام الطويل النفس، لرفاقنا في مجموعة 26 بالدار البيضاء، الذي انتهى بانتصارهم باسترجاع مكاسبهم وتثبيتها بعد نقلهم إلى سجن عكاشة.

وعرفت الحركة الطلابية، خلال خريف 1991، هجوما وحشيا قامت به مليشيات تدعي الإسلام، تحت حماية البوليس ضد الطلبة بجامعة فاس ووجدة والقنيطرة، نتج عنها ثلاث قتلى بوجدة وعدة إصابات خطيرة بفاس، وتعرض طلبة جامعة فاس، خلال هذه السنة، لقمع وحشي نظرا لتمييزهم بنضالهم التقدمي والديموقراطي، حيث حكم على عشرات منهم بأحكام قاسية، كما تم إغلاق الحرم الجامعي، إلا أن الحركة الطلابية

قاومت، وبدأت تظهر استعدادات لتوفير الشروط الوجودية لاستعادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة تقدمية لكل الطلبة المغاربة، كما ظهر ذلك خلال تضامن الشبيبة الاتحادية مع طلبة فاس. ولا يفوتنا أن نسجل استمرار عوامل سلبية تعرقل هذا المسار وقطعت الحركة الطلابية المغربية في أوروبا، وبعد سنوات طوال من التشتت، خطوات أولية في اتجاه إعادة تشكيلها ووضع أسس مؤتمر فدرالي مقبل ديموقراطي وموحد.

وتعتبر، الانطلاقة التي بدأت تأخذها الحركات العميقة داخل المجتمع المدني، من أهم التطورات التي عرفتها هذه السنة، صحيح أنه لا يمكن أن نتجاهل دور الحركات الإسلامية في هذه التطورات، فاستغلالا منهم لاضطراب عدة شرائح اجتماعية من الشعب، نتيجة الإطالة المرضية لنظام لحسن المخزني المطلق، واستعمالا منهم للإمكانيات المادية الهامة التي يتوفرون عليها، يقومون بتنظيم الشباب في الأحياء الشعبية للمدن المغربية وفي الثانويات، وأكثر فأكثر في الجامعات. ولأنهم في ذلك تحركهم الإيديولوجية الظلامية والرجعية بتأثير من العربية السعودية، فهم يشكلون قوة قد تأتي بمفاجآت مرة لأولئك الذين يعتقدون - بالمغرب كما بفرنسا - أن بإمكانهم الاحتماء بحكم الحسن المطلق.

بالرغم من ذلك، هناك حركات أخرى، ولو أنها لا تزال في مرحلة أقل تقدما، فهي تحبل بتطورات تقدمية جذرية، وبدأت تثبت نفسها بقوة أكثر من السابق، ويتعلق الأمر بحركة الثقافة الأمازيغية من جهة، وبحركة النساء من جهة أخرى.

فيما يخص الحركة الأولى، إن أهم شيء، هو أن القضية الأمازيغية أصبحت اليوم مرتبطة بالقضية الاجتماعية في البوادي. إن الـ"ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين" (نشرته جريدة "المواطنة" في عددها الأول بتاريخ 15 يوليوز 1992) الذي صادقت عليه في صيف 1991، ست جمعيات ثقافية ممثلة للمناطق الرئيسية الناطقة باللغة الأمازيغية بالمغرب، لمعبر عن هذا الوعي الذي، انطلقا منه، يمكن للقضية الأمازيغية أن تندمج في سيرورة الثورة المغربية التي تنتسب إليها موضوعيا، كما ابرزتها وثائق

منظمتنا، ويؤكدده الصدى الهام لمواقفنا حول هذه القضية في بعض المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية، وفي بعض أوساط الجالية المغربية المهاجرة بأوروبا الغربية.

أما بخصوص القضية الثانية، فإن الخطوة التي قطعتها حركة النساء، ليست أقل أهمية بالنسبة للمستقبل. فالمنظمات المناضلة المكونة لهذه الحركة شكلت مجلسا للتنسيق من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية الرجعية المكرسة للامساواة بين المرأة والرجل وسيطرته عليها. إن هذا التطور جعل الحسن يرد بجدة في خطابه يوم 20 غشت الجاري، زاعما أنه الوحيد الذي له الحق المطلق لحسم هذا المشكل في إطار صلاحيته ك"حامي" للدين، إلا أن تطورات العالم المعاصر، لا يمكن أن تقف عند أبواب المغرب، بل تجعل منها المناضلات المغربيات حافزا آخر للمشاركة في نضال الشعب ضد الحكم المخزني الفردي المطلق الذي يخنق البلاد، مع حفاظهن على الاستقلال الصّروري لنضالهن كحركة من أجل تحرير المرأة المغربية.

لهذا، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن القبول بتراجع النضالات العمالية الذي فرضته قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية عمليا، منذ أواخر أبريل 1992، على الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إن قيادات هذه الأحزاب، رغم الاتجاهات المناضلة المتواجدة في صفوف البعض منها، لم تستطع بعد أن تتخلص من الخضوع لسياسة الجزيرة والعصا التي يحسن الحسن استعمالها منذ 31 سنة، هذا في الوقت الذي تغيرت فيه الشروط الداخلية والخارجية لغير صالحه.

إن الاندفاع النضالية داخل هذه القيادات، كانعكاس للطموحات الشعبية، بما فيها طموحات جزء هام من الطبقات المتوسطة من أجل وضع حد للنظام المخزني الفردي المطلق، عبرت عن نفسها بشكل صارخ عبر تصريحات نوير الأموي الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في استجواباته مع جريدة "حرية المواطن" (التي تم منعها منذ ذلك الحين) يوم 22 فبراير 1992 ومع صحيفة "البابيس" الإسبانية في شهر أبريل لنفس السنة. ورد

النظام في الحال بالقمع، وحكم على النوير الأموي بالحبس سنتين نافذتين، وبالتهديد باستعمال القوة إذا تشبث الكنفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالاستعراض في الطريق الذي اختارته لتنظيم مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء، وفي هذه الأثناء تراجع أحزاب المعارضة البرلمانية وتنحط إلى المطالبة بالتحكيم الملكي بخصوص القانون الانتخابي، وقامت، في نفس الوقت، قيادتي هاتين المنظمتين بإلغاء مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء.

غير أن الضغط النضالي في صفوف هذه الأحزاب حد من هذا التراجع، حيث لم تقبل رسمياً، وإلى يومنا هذا، بالقانون الانتخابي، وإن كانت تميل للتعاطي معه عملياً، كما ساهم في أن تتشكل "الكتلة الديموقراطية" فيما بين هذه الأحزاب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية لعبد الله إبراهيم، على أساس ميثاق يطرح بوضوح ضرورة "إصلاح دستوري عميق"، إلا أن هذه الكتلة بقيت وفاقاً على مستوى القمة، شكلياً وهشاً. إلا أن قيادتي المركزيتين النقابيتين، الكنفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين، توقفتا منذ ذلك الحين عن التهيئ للإضراب العام، وإن استمرت في التصريح بتشبهتهما به كهدف، مما أدى إلى تراجع واضح في النضالات العمالية، وإلى تسهيل الأمور أمام مناورات الحسن بحيث أن هذا الأخير صعد من غطرسته تجاه أحزاب المعارضة البرلمانية ومن ابتزازه لها، فبتصريحه يوم 7 يوليوز الأخير بالحفاظ على مبدأ الثلث غير المباشر، ينفي مسبقاً إمكانية حصول المعارضة الحالية على الأغلبية في البرلمان المقبل، ولكنه في ذات الآن يلوح بإمكانية مشاركتها في حكومة مقبلة، مما يشكل بالنسبة لها انتحاراً سياسياً، الذي يغري مع ذلك تقنوقراطي هذه الأحزاب.

إن تذبذب هذه الأحزاب، لم يساعد على تطور حملة التضامن العالمي من أجل إطلاق سراح النوير الأموي، التي انطلقت مع ذلك، لكنها لم تتمكن من اكتساب القوة الضرورية أمام صمت هذا الزعيم النقابي، بل على العكس من ذلك، شجع هذا التذبذب، دعم الحسن من طرف شرائح الرأسمال الفرنسي المتشبهة بدوام العلاقات الاستعمارية الجديدة، والتي يعتبر الوزير الأول الجديد كريم العمراني ممثلها المخلص،

ومن طرف الحكومة الفرنسية التي أبانت عن نفسها، في كل مكان، ومنذ بداية هذه السنة، كمدافع متحمس على نظام الحسن.

هذه، هي الوضعية السياسية المغربية، إلى حد نهاية شهر غشت 1992.

فبدون إصدار أحكام مسبقة حول التطورات التي يمكن أن تعرفها هذه الوضعية في الأسابيع القادمة، يمكننا من الآن، استخراج الخلاصة التي أبرزناها في بداية هذا التحليل، والمتعلقة بتضييع القوى الديمقراطية المغربية لفرصة هزم النظام المخزني المطلق، ولفتح الطريق أمام تقدم هام للنضال من أجل ديموقراطية حقيقية بالمغرب.

مع ذلك، هناك فروقات نوعية، بالمقارنة مع فترات سابقة لسيادة الحسن، حين استطاع هذا الأخير تجاوز أوضاع صعبة، وترجع هذه الفروقات أساسا إلى النمو الذي تعرفه قوى ديموقراطية جذرية.

إن القوى الثورية أو الجذرية، استخلاصا منها للدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات والسبعينات، تعلمت أن تدمج النضال السياسي من أجل هدف مرحلي في استراتيجيتها، وهذا صحيح بالنسبة للمناضلين الذين وضعوا منذ نهاية السبعينات وطيلة الثمانينات، أسس حزب "الطليلة الديمقراطية الاشتراكي"، وهذا صحيح أيضا بالنسبة لمنظمتنا إلى الأمام، التي استطاعت منذ الثمانينات، رغم ظروف القمع القاسية، أن تتجاوز تصورات السبعينات التي كانت تركز على نظرة مثالية للاستراتيجية الثورية المغربية، لتتعلم دمج النضال الديمقراطي في مسلسل إنضاج شروط الثورة.

وبهذا الصدد، وللجواب على سوء فهم ظهر في هذه السنة في الأوساط المناضلة المغربية، يجب أن نوضح أنه غير مطروح بالنسبة لمنظمتنا أن تنظر لهذا النضال الديمقراطي كمرحلة نهائية، على شكل ما كان يطرحه المناشفة كأهداف الثورة الديمقراطية البرجوازية في روسيا القيصرية، إن منظمتنا تبقى مخلصه لدروس لينين والماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض.

إن النضال الديمقراطي مهمة رئيسية في الفترة الراهنة، لكن في إطار هذا النضال الديمقراطي نفسه، الذي يهدف إلى انتزاع اختراق ديموقراطي، علينا أن نهيب شروط الفترة اللاحقة، ويبقى الهدف الاستراتيجي بالنسبة لمنظمتنا، نظرا لأنه الحل السديد والمناسب بالنسبة للجماهير الكادحة، هو تحطيم الدولة الملكية المغربية، وإقامة بواسطة العنف الثوري المنظم للشعب، الجمهورية الديمقراطية والشعبية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية.

إن هذين الاتجاهين، يتعززان باتجاه ثالث، الذي يؤسس أهدافه من أجل انتزاع الديمقراطية بناء على نموذج الثورة الفرنسية لسنة 1789، ويتشكل هذا الاتجاه من مناضلين مخلصين وجريئين، ظلوا يواصلون كفاحهم منذ ربيع 1991 رغم المنع المتواصل للصحف التي ينشرونها، والتي تركز وعن حق، على مفهوم "المواطنة".

وإذا كان الاتجاه الأول، يطور عمله حسب المفهوم الكلاسيكي للحزب الثوري في الاشتراكية العلمية، عملا يؤدي بالطبع إلى النضال في المنظمات الجماهيرية، فإن الاتجاهين الآخرين يعملان انطلاقا من تصورات متفتحة للنضال الجماهيري التي لا تزال في طور المخاض في الممارسة الملموسة لأوساط مناضلة مغربية.

إن منظمتنا إلى الأمام بالخصوص، تركز مجهودها لكي تنظم الجماهير نفسها في الأحياء والمعامل والكليات، وفي البوادي في مرحلة متقدمة.

إن هذه الاتجاهات الجذرية تركز اليوم جهودها على فضح أي إصلاح دستوري ممنوح، الذي لا يمكنه إلا أن يكون كاريكاتوريا للديموقراطية، وتصر على أن الدستور يجب أن يعده مجلس تأسيسي منتخب ومنبثق من الشعب، ويدعون إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري ليوم 4 شتنبر، ويناهضون كاريكاتور الانتخابات المعلن عن إجرائها في الخريف المقبل.

ويشارك في النضال من أجل هذه الأهداف، عدد من المناضلين الديمقراطيين المخلصين، ينحدرون من قطاعات مختلفة للمجتمع المغربي، ولا ينتمون بالضرورة لهذا أو ذاك من الاتجاهات الثلاث، ولكنهم يساهمون في التنظيم الذاتي للجماهير